

دراسة تعزيز طاقات الإنسان العربي لمواكبة البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة

أصدر اتحاد الغرف العربية/ دائرة البحوث الاقتصادية في تموز (٢٠١٩) دراسة بعنوان " تعزيز طاقات الإنسان العربي لمواكبة البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة " والتي تهدف إلى تحليل الاختلالات واحتياجات الاقتصاديات العربية من الطاقات البشرية في ظل التحديات الجديدة للبيئة الاقتصادية العالمية، وتحديد متطلبات بناء القدرات البشرية بالارتكاز على التعليم بالمفهوم الحديث ومن خلال الربط والتكامل مع أسواق التجارة والاستثمار، واستعراض بعض التجارب الدولية في تنمية العنصر البشري، تمهيدا لاستخلاص السياسات والتدابير المطلوبة لتعزيز طاقات الإنسان العربي.

وتنقسم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

يعد العنصر البشري عنصراً أساسياً من عناصر التنمية الشاملة في المجتمع، فالبشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، بما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية، وهو أساس كل نمو وتقدم، ومن خلال هذا العنصر المتعلم تتم تنمية وتطوير وحسن استغلال المورد الطبيعي.

(١) تعريف رأس المال البشري:

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري بأنه: " كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها، أي من خلال العلم والخبرة"، كما تعرفه منظمة اليونسيف بأنه: "المخزون الذي تمتلكه دولة ما من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقدير إمكاناتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية، وعرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنه: " عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا فيها".

قام المجلس بتحديد ثلاثة مظاهر رئيسية لتنمية الجانب الإنتاجي للموارد البشرية وهي:

- الاستخدام الأمثل للقوى العاملة من خلال إيجاد فرص التوظيف المناسبة.
- تحسين وزيادة إنتاجية العاملين من الأفراد عن طريق توفير التعليم المهني والتدريب.
- تأييد الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من حيث ضمان اشتراك جميع الفئات الاجتماعية الفعالة في تحقيق ذلك.

(٢) أهمية رأس المال البشري:

تمثل الأهمية الاقتصادية لنمو وتراكم رأس المال البشري، بما يلي:

- يساهم في بناء البحث العلمي والتغير التكنولوجي من أجل معالجة المشاكل الاقتصادية من خلال الإعلام الواعي، مما يعطيه أهمية أكبر من دور رأس المال المادي في عملية التنمية وزيادة الدخل القومي.
- يجعل الأفراد ذو قدرة كبيرة على فهم واستيعاب التكنولوجيا الحديثة المعقدة والدقيقة، ويسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية، والتأثير على الطموح الشخصي والتنافس والإبداع.
- يساعد على تحسين توزيع الدخل وتكافؤ الفرص، ويضمن التشغيل في القطاع العام.
- يؤدي لتطور الوعي البيئي وكيفية الحفاظ على بيئة خالية من التلوث وتخفيض مستوياته من خلال وسائل الإعلام الحديثة.

- يساعد على تشجيع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، فعندما تكسب النساء مالاً أكثر، يصبح من الأكثر احتمالاً أن يستثمرن في أبنائهن وعائلاتهن، ويعززن بذلك ثروة الأسرة ورفاهيتها، فضلاً عن تأثيراته في مستويات الإنتاجية والادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي.

٣) عناصر الاستثمار البشري:

تتمثل عناصر الاستثمار البشري في التعليم والتدريب والتأهيل الصحي والبحث العلمي باعتبارها من أهم مقومات التنمية البشرية وركائزها، والتي بدونها لا يمكن أن تقوم تنمية بشرية أو اقتصادية، وكل عنصر من هذه العناصر هو استثمار في حد ذاته وتعطي مؤثراته مدى تقدم الدول في مجال التنمية البشرية.

ثانياً: البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة ومتطلباتها البشرية من القوى العاملة:

تشهد البيئة الاقتصادية العالمية اليوم تغيرات مستمرة، تتميز بانفتاح الأسواق وارتفاع حدة المنافسة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والمعلوماتي، لذلك تجد الدول العربية نفسها أمام تحديات كبيرة أهمها بناء المورد البشري الفعال والمؤهل للعمل.

١) التطورات الجديدة في الاقتصاد العالمي.

شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الأخير من القرن الماضي الكثير من التحولات الاقتصادية بفضل زيادة التجارة والتغيرات التكنولوجية والسياسية، كما يشير البنك الدولي إنه من المتوقع أن ينخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى (٢,٩%) عام (٢٠١٩) مقارنة مع نسبة (٣%) عام (٢٠١٨)، وذلك مع تنامي المخاطر التي تواجه هذه التوقعات.

٢) الاختلالات الموجودة بالاقتصادات العربية.

إن الاختلالات والتشوهات الهيكلية هي السبب الرئيس في ضعف النمو القطاعي في الاقتصادات العربية، نظراً لأن الاقتصادات العربية تفتقر للتنوع في الهياكل الاقتصادية القائمة، لهذا على الدول العربية أن تتبنى سياسات جديدة تمكنها من تحويل اقتصاداتها.

وهناك الكثير من الاختلالات في اقتصادات بعض الدول العربية، من أهمها تدني نسبة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، إضافة لكثير من الاختلالات الأخرى، ومنها الاختلال الكبير في بيئة الأعمال العربية، واختلال أسواق العمل الوطنية، إضافة إلى الاختلال في تنمية رأس المال البشري العربي.

٣) احتياجات الاقتصادات العربية من الطاقات البشرية:

- اتخاذ سياسات بناء القدرات وتوطين المعرفة والتقنيات التكنولوجية الحديثة، حيث يمثل رأس المال البشري المؤهل القادر على الابتكار الركيزة الأساسية لبناء وضمان نجاح أهداف السياسات الصناعية الحديثة، ولإرساء قواعد ومتطلبات النمو.
- تحتاج الدول العربية إلى أحد أهم عناصر السياسات التنموية الحديثة، ألا وهو رأس المال البشري صاحب المهارات الفنية والإدارية التي تحقق إنتاجية أعلى تسمح للإنتاج المحلي التنافسي في الأسواق الدولية، والذي يجذب الاستثمار ويوجه نحو الأنشطة الإنتاجية التصديرية، والتي تعتمد على القوى البشرية المتطورة صاحبة المهارات الفنية، فالدول العربية تحتاج لتطوير رأس المال البشري، خاصة في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.
- تحتاج البلدان العربية إلى الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التدريب والتطوير والتمكين والاهتمام بتنمية وتعزيز المهارات والكفاءات النوعية التي يحتاجها سوق العمل في ظل التطور العالمي المتسارع في التكنولوجيا.

- الحد من هجرة الكفاءات العلمية وتهيئة المناخ والبيئة المؤاتية لعودة وجذب العقول العربية المهاجرة والحد من هجرة الشباب العربي، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار والأمن وإنهاء الاضطرابات الدائرة في بعض البلدان العربية وتوفير الحوافز المناسبة لهم.

ثالثاً: معوقات الاستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية:

- (١) ضعف ارتباط مخرجات التعليم مع احتياجات أسواق العمل المتغيرة.
تركز منظومات التعليم العربية على أعداد المتخرجين دون إنتاج المهارات والمعارف اللازمة للتنمية والمساهمة في رفع الإنتاجية والنمو، حيث أصبحت الشهادات هي المعيار الأساسي للتوظيف في القطاع العام، مما أدى إلى ظاهرة السعي المفرط للحصول على شهادات أعلى استجابة لاحتياجات التوظيف في القطاع الحكومي، وليس سبباً لاكتساب المهارات، وإلى انتشار الوظائف غير المنتجة التي لا تؤدي إلى تحسين القدرات التنافسية في الاقتصاد، وبالتالي سوء استخدام وهدر رأس المال البشري.
- (٢) قصور سياسات أسواق العمل في الاستفادة من الموارد البشرية.
يحدث ذلك لعدم قدرة الاقتصادات العربية على توفير فرص عمل كافية للمتعلمين وأصحاب المهارات العالية نتيجة لعدم تنوعها وتخصص العديد منها في القطاعات الإنتاجية الأولية وفي السلع ذات القيمة المضافة المتدنية، بالإضافة إلى استقطاب قطاع الصناعات التحويلية للنصيب الأقل من إجمالي القوى العاملة العربية، بسبب ضعف مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.
- (٣) المركزية الشديدة في إدارة منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني.
تركز أنظمة التعليم المهني والتقني والتدريب في الدول العربية كل اهتمامها على جانب عرض العمالة وليس على جانب الطلب، ويؤثر هذا إلى حد كبير في تدني المواءمة بين مخرجات التدريب والتعليم المهني والتقني والاحتياجات النوعية لسوق العمل، بالإضافة إلى ضعف الترابط بين نظم التدريب وخطط التنمية وغياب معلومات عن سوق العمل، وكذلك ضعف الكادر التدريبي العامل في المؤسسات التعليمية والتدريبية، مما يؤدي إلى تقشي ظاهرة البطالة بين خريجي منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني.

رابعاً: بناء القدرات البشرية لاكتساب المعرفة في البلدان العربية من خلال التعليم:

يعتبر قطاع التربية والتعليم من أهم عوامل بناء وتعزيز القدرات البشرية، ولقد عانت الأقطار العربية عند استقلالها من عجز تعليمي بالغ الأهمية، ومقارنة بالبلدان النامية في منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية كان الحصول على التعليم في البلدان العربية محدوداً والأمية منتشرة على نطاق واسع ومستوى التعليم للفرد العادي منخفضاً.

- (١) دور التعليم في تكوين بناء القدرات البشرية:
يوجد إجماع عالمي حول أهمية ومحورية دور التعليم في خلق الإبداع المجتمعي القادر على زيادة الإنتاجية، وتحسين فرص العمل والقضاء على البطالة، ورفع المستوى النوعي لحياة المجتمع، ولقد أولى الاقتصاديون اهتماماً كبيراً بقطاع التعليم ودراسة آثار التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة، وفي تكوين رأس المال البشري بصورة خاصة.
- (٢) دور التعليم في تسليح القوى العاملة بالمهارات والمعارف والخبرات:
إن تعاضد دور التعليم في النتيجة الاقتصادية تستهدف تكوين رأس المال البشري عن طريق زيادة تسليح القوى العاملة بالمهارات والمعارف والخبرات التي تتزايد الحاجة إليها على الدوام في ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك

يزيد زيادة كبيرة من أهمية استثمار الإنسان كمورد منتج وكقيمة اجتماعية سامية من خلال مجموعة من المتغيرات النوعية تتركز على زيادة قدرة العمل على الإنتاج والإبداع، وأن قطاع التعليم يلعب دوراً أساسياً في إعداد الأخصائيين والفنيين والعمال المهرة خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص شديد في أعداد أولئك، والذي يعتبر واحداً من بين العقبات التي تواجه التطور الاقتصادي والحضاري في تلك الدول.

٣) جدوى الاستثمار في التعليم:

يعتبر التطور التقني والعملية من الأسباب الأساسية التي أدت إلى اعتبار قطاع التعليم قطاعاً منتجاً، خصوصاً إذا علمنا أن معظم التكنولوجيات الجديدة والحديثة مخترعوها هم مخرجات التعليم، ولكي نطبق هذه التكنولوجيات والتقنيات الحديثة يلزمنا عنصراً بشرياً ماهراً ومدرباً قادراً فكرياً وعقلياً على استيعابها، ولهذا تلجأ معظم الدول كي تواكب الحضارة التكنولوجية إلى إعداد باحثين قادرين على القيام بهذه المهمة، وذلك عن طريق الاستثمار في قطاع التعليم.

خامساً: التكامل التجاري والاستثماري بين الدول العربية لمواجهة المخاطر المحتملة:

يكمن التحول الاقتصادي والإصلاح في الدول العربية في تكوين رأس المال البشري، والاستثمار فيه والتعاون بين البلدان العربية وتبادل الخبرات بشأنه، فالدول العربية عليها الاتجاه نحو الاستثمار في رأس المال البشري والتنمية البشرية، وطبقاً لتقرير البنك الدولي هناك اقتراح لتعزيز رأس المال البشري في دول مجلس التعاون الخليجي، ومثل هذا الاقتراح يجب تعميمه وتطبيقه في الدول العربية الأخرى، وعليها أن تسعى لتحقيق التنمية البشرية والتعاون والتكامل فيما بينها، وهذا الاقتراح يتضمن أربعة مناهج ضرورية لتحقيق التنمية البشرية في العالم العربي هي كالتالي:

- الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة لتزويد الأطفال بأساس قوي للتعليم.
- تحسين رأس المال البشري للبالغين عن طريق التشديد على التعلم مدى الحياة، وزيادة مشاركة الإناث في الأيدي العاملة، وتقليص التباين بين المهارات ومتطلبات سوق العمل، والوقاية من الأمراض المزمنة والإصابات.
- إعداد الشباب لمتطلبات المستقبل عن طريق تحسين نواتج تعلمهم، وربط التعليم باحتياجات سوق العمل، وتقليص عوامل الخطر الرئيسية على الصحة مثل التدخين، والخمول، والنظام الغذائي غير الصحي.
- تنفيذ سياسات من شأنها إحداث تغيير في الأعراف والسلوكيات الاجتماعية.

الخطوات المطلوبة على المستوى العربي المشترك للتنمية البشرية:

- التركيز على التنمية البشرية وزيادة معارف وقدرات ومهارات وأخلاقيات العمل في الدول العربية، وتعزيز طاقات الإنسان العربي من خلال التعليم والتدريب والإبداع في كافة مجالات العلوم والمعارف، وذلك من أجل تقدم الدول العربية واستقرارها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.
- تهيئة أفراد المجتمع لمرحلة التغيير والعمل على تحرير أفراد المجتمع من التخلف والفقير، والعمل على ترشيد نفقات الحكومات العربية، والاهتمام بالتعليم خاصة التقني والمهني من أجل تلبية احتياجات ومتطلبات مرحلة التغيير وتحمل مسؤولياتها من أجل تحقيق التنمية والتقدم للعالم العربي.
- فتح المجال لمشاركة القطاع الخاص وللشركات والمستثمرين الأجانب من أجل خلق فرص العمل ونقل التقنية الحديثة كما فعلت الدول المتقدمة، والاستثمار في مجال التنمية البشرية، مما انعكس على اقتصاداتها ومستويات المعيشة بها، واعتمادها على الذات وعدم التبعية للمؤسسات المالية الدولية والأجنبية.
- إنشاء كيان عربي قوي متخصص في مجال التنمية البشرية يقوم على إدارته مجموعة من الكفاءات العلمية العربية المتميزة بالخبرة والكفاءة في مجال التنمية البشرية، لنقل الخبرات وتدريب رأس المال البشري العربي ليتمكن من مواجهة التحديات بتقنيات حديثة.

- دعم ورعاية الباحثين وأساتذة الجامعات وتوفير المناخ الملائم للبحث والإبداع، والعمل على الارتقاء بمستوى البحث العلمي في الدول العربية، وتطبيق البحوث على أرض الواقع.
- الحد من هجرة العقول العربية وتهيئة المناخ لبقائهم في بلادهم وللمعودة، والعمل على جذب العلماء والكفاءات العرب المهاجرين إلى الخارج، والاستفادة منهم في تحقيق التنمية ونقل التكنولوجيا الحديثة.

سادسا: بعض النماذج من التجارب الدولية في تنمية وتطوير العنصر البشري:

قامت العديد من الدراسات بتناول العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، وتطرقت الدراسة في هذا المجال إلى بعض النماذج من التجارب الدولية في بناء مجتمع المعرفة والتنمية البشرية المستدامة، ومن أهمها:

- التجربة الصينية.
- التجربة الكندية.
- التجربة الماليزية.
- التجربة اليابانية.

سابعا: الدروس المستخلصة من التجارب الدولية لتعزيز طاقات الإنسان العربي.

على الدول العربية الاستفادة من التجارب الدولية في عملية التنمية البشرية المستدامة، إذ إن الإنسان هو منطلق التنمية وأداتها وهدفها النهائي وغايتها، فعلى الدول العربية استخلاص الدروس والعبر من التجارب الدولية والاستفادة منها مستقبلاً كما يلي:

- ١) الاستفادة من التجربة الصينية والاهتمام بالتعليم، وتدريب العمال والأفراد، وربط مخرجات التعليم الفني باحتياجات سوق العمل، فقد شددت الحكومة الصينية على دور التعليم والبحث العلمي وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع في التنمية البشرية.
- ٢) الاستفادة من التجربة الكندية من خلال إنشاء مراكز بحثية عربية متميزة داخل الجامعات العربية للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية داخل الدول العربية على غرار مراكز التميز الكندية (مركز جامعة أونتاريو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات).
- ٣) الاستفادة من تجربة الحكومات الماليزية من قيادة عملية البناء الصناعي والتكنولوجي وتعزيز الابتكار والإبداع من خلال الاستثمار في التعليم والبحث العلمي وإنشاء البيئة البحثية الملائمة للتنمية البشرية والاقتصادية.
- ٤) الاستفادة من التجربة اليابانية والعمل على تطوير تبادل المعلومات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من أجل إتاحة التعاون الكامل والتبادل المشترك بينها، والسماح للباحثين في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بإجراء البحوث المشتركة، والسماح للجامعات بنقل وبيع التكنولوجيا إلى المصانع الصغيرة والمتوسطة.
- ٥) على الدول العربية الاتجاه للتصنيع، حيث ارتكزت تجارب التنمية في الدول السابقة على الأولوية باتجاه التصنيع كضرورة حتمية لتحقيق معدلات عالية في النمو، وكذلك التركيز على الاقتصاد المعرفي والقيمة المضافة بالربط بين التعليم والبحث العلمي ومجالات الصناعة.

ثامنا: النتائج والتوصيات:

أهم نتائج الدراسة:

- ١) يعد التعليم من أهم وسائل تنمية رأس المال البشري، فهو يهدف إلى تنمية وتحسين القدرات البشرية ويساعد على سد احتياجات الأفراد في تحقيق النمو الاقتصادي، فالتعليم هو المحرك الرئيسي للتنمية بأبعادها كافة.

- ٢) لا تزال الدول العربية بعيدة عن الاستجابة للمعايير الدولية خاصة للتعليم المهني، مما جعل الطلبة غير مسلحين بالمهارات اللازمة للعمل، ويسهم في اتساع الفجوة بين التعليم وحاجات أسواق العمل، مما أدى إلى عدم تحقيق أهداف برامج إصلاح التعليم.
- ٣) تشير التجارب الدولية إلى أن هناك علاقة قوية بين التنوع في الهيكل الاقتصادي واستدامة النمو، فالدول التي تمتلك هياكل اقتصادية متنوعة تكون في الغالب أقل عرضاً لتأثير الصدمات الاقتصادية وتباطؤ النمو الاقتصادي.
- ٤) يمثل رأس المال البشري المؤهل والقادر على الابتكار الركيزة الأساسية لبناء وضمان نجاح أهداف السياسات الصناعية الحديثة، والتعامل مع التكنولوجيا المتطورة، وهي التي تساعد على إرساء قواعد ومتطلبات النمو والاستدامة.

التوصيات:

- ١) ضرورة الاهتمام بالتعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي في الدول العربية من أجل زيادة نسب الالتحاق بالتعليم لما لذلك من أثر كبير في إكساب الأطفال مهارات قبل المرحلة الابتدائية، إذ أن تلك النسبة لا زالت متدنية مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة.
- ٢) ضرورة إنشاء مراكز بحثية عربية متميزة داخل الجامعات العربية للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية داخل الدول العربية، وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع في التنمية البشرية، والسماح للجامعات بنقل وبيع التكنولوجيا إلى المصانع الصغيرة والمتوسطة.
- ٣) الحد من هجرة الكفاءات العربية البحثية والتكنولوجية إلى خارج الدول العربية، وضرورة توطينها وتشجيعها، والتنسيق والتعاون بين الدول العربية فيما بينهم بمجالات التعليم والتدريب والبحث العلمي والتطور التكنولوجي، وربط مخرجات التعليم الفني باحتياجات سوق العمل العربي.
- ٤) ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية لبعض الدول الرائدة في مجال تعزيز وبناء رأس المال البشري القادر على استيعاب التطور التكنولوجي وأنظمة المعلومات وتوجيهه نحو خدمة التنمية المستدامة، وجعل التكنولوجيا عنصراً مكملاً للعمالة المتعلمة والمتدربة وليس بديلاً لها.
- ٥) اتخاذ سياسات بناء القدرات وتوطين المعرفة والتقنيات التكنولوجية الحديثة، حيث يمثل رأس المال البشري المؤهل القادر على الابتكار الركيزة الأساسية لبناء وضمان نجاح أهداف السياسات الصناعية الحديثة، وإرساء قواعد ومتطلبات النمو.